

## سياسة الجوار الأوروبية: مقارنة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي. دراسة جيوبوليتيكية

### ENP: A civilian approach for the construction of the European vital spaces. A geopolitical analysis

محمد الصديق بن زعتات ( جامعة محمد خيضر بسكرة) seddik.benzatat@univ-constantine3.dz

2021-01-11	تاريخ القبول	2020-10-07	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

#### ملخص

تعبّر سياسة الجوار الأوروبية عن حاجة الاتحاد الأوروبي إلى تطوير فضاء الاستقرار على طول الحدود الأوروبية الموسّعة كنتيجة للتطورات الجيو-استراتيجية المختلفة لفترة ما بعد الحرب الباردة. ولكي تتسم هذه السياسة بالنجاح، وجب على الاتحاد الأوروبي صياغة سياسة الجوار لتكون متماشية مع الهدف المتمثل في الدور الدولي الذي تريده أوروبا.

تحاول هذه الورقة البحثية دراسة سياسة الجوار الأوروبية كمقاربة مدنية وأثرها في بناء المجال الحيوي الأوروبي لعالم ما بعد الحرب الباردة بناء على تحليل جيوسياسي نقدي، وذلك من خلال تبيان أهمية المتغيرات الجيوسياسية للتخوم الأوروبية وتأثيرها على تفعيل الدور الدولي الأوروبي. لتنتهي الورقة في الأخير عند نموذج المثلث الاستراتيجي لتحليل التوجه المعياري للدور الدولي الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية عبر مفهوم التعمق.

**كلمات مفتاحية:** سياسة الجوار الأوروبية، الدور الدولي الأوروبي، المجال الحيوي الأوروبي، المثلث الاستراتيجي.

#### Abstract

The European neighborhood policy explains the need for the European Union to develop a space of stability along the enlarged European borders. The ENP emerged as a result of various geopolitical developments in the post-cold war era. In order for this policy to be successful, the European Union must formulate the neighborhood according to the target of the international role that Europe desires. This research paper tries to study the ENP as a civilian approach and its impact on the European vital spaces through a critical geopolitical analysis. Finally, this study tries to analyze the normative orientation of the ENP through the concept "Deeping" through the strategical triangle model.

**Keywords:** European neighborhood policy, European international role, vital space, strategic triangle

## مقدمة

أفرزت نهاية الحرب الباردة وبروز دول حديثة الاستقلال في وسط وشرق أوروبا تحديين أساسيين بالنسبة للاتحاد الأوروبي؛ حيث شكّلت مطلباً قوياً للاتحاد من أجل توسيع المشاركة والحضور على المستويين الإقليمي والدولي، وهوما خلق تحديات إضافية للاتحاد يرتبط بمفهوم المعضلة الحدودية الأوروبية التي ترتبط أساساً بطبيعة قدرة الاتحاد الأوروبي الاستيعابية، خاصة وأن موجات التوسع الخمس الماضية دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى ضرورة أخذ وقت مستقطع لعمليات التوسع والتوجه نحو ترتيب البيت الداخلي الأوروبي وما يقتضيه من ضرورة ترتيب مسألتى الحدود والمجال الحيوي الأوروبي في ظل التزام الاتحاد بالمناطق الجوارية من جهة، وبناء على الرغبة الأوروبية في ضمان الدور العالمي، في ظل زيادة التنافس الدولي خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 وكذا الغزو الأمريكي على العراق سنة 2003، وصولاً إلى تطور "الثورات الملونة" في كل من أوكرانيا 2004-2005 وجورجيا 2003 كامتداد للثورة البنفسجية في تشيكوسلوفاكيا سابقاً وكنتيجة حتمية لتطور مفهوم العولمة الذي يفرض تجاوزاً لمفهوم الحدود الدولية إجمالاً.

وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية هذه الدراسة أساساً حول حاجة الاتحاد الأوروبي إلى بناء مجال حيوي خاص لضمان الدور الأوروبي على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو الأمر الذي يتعارض ضمناً مع مبادئ الاتحاد الأوروبي المعيارية القائمة بالدرجة الأولى على الديمقراطية واحترام القانون وحقوق الإنسان، وكل ذلك في ظل تأثير مخرجات العولمة جيوسياسياً، واستحالة المواصلة في النهج التوسعي الأوروبي التقليدي، موازاة مع تزايد التنافس الدولي لفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تتمركز غالبيتها حول التخوم الجغرافية للاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي يقود إلى طرح التساؤل الآتي:

هل استطاع الاتحاد الأوروبي عبر مفهوم سياسة الجوار الأوروبية التوفيق بين متطلبات بناء المجال الحيوي التوسعية ومفهوم المشروع الأوروبي المعيارية؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة أسئلة فرعية يمكن حصرها في:

1. على أي مرتكزات سياسية قام الاتحاد الأوروبي ببلورة سياسة الجوار الأوروبية؟
2. ما المقصود ببناء المجال الحيوي جيوسياسياً على ضوء مفهوم سياسة الجوار الأوروبية؟
3. هل استطاع الاتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار الأوروبية التأسيس لدور أوروبي دولي فعال؟ تستلزم الإجابة عن الإشكالية الرئيسة المرتبطة بمجموعة التساؤلات الفرعية، مقارنة منهجية مركبة لتحليل أثر سياسة الجوار الأوروبية جيوسياسياً، حيث اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الجيوسياسي المرتبط مباشرة بموضوع الدراسة، كما استدعت الحاجة إلى منهج تحليل الدور في تحليل الدور الدولي الأوروبي، وكذا إلى منهج تحليل المضمون في دراسة واقع خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية. حيث تم تقديم الدراسة من خلال محاور ثلاثة أساسية تتمثل في:

المحور الأول: الخلفية المفاهيمية والتقنية لسياسة الجوار الأوروبية.

المحور الثاني

الدور الأوروبي الدولي ومتطلبات القوة المعيارية الأوروبية.

المحور الثالث

البناء الجيوسياسي لسياسة الجوار الأوروبية.

### الخلفية المفاهيمية والتقنية لسياسة الجوار الأوروبي

يأتي مفهوم سياسة الجوار الأوروبية مع إقرار آخر موجات التوسع الأوروبي الخمس التي وضعت الاتحاد الأوروبي في مواجهة حدود جديدة مع كل من بيلاروسيا وأكرانيا التي من شأنها توسيع النطاق الحدودي الأوروبي شرقا باتجاه روسيا، إضافة إلى إدماج كل من جزيرتي قبرص ومالطا، حيث وضعت الاتحاد في حدود مباشرة مع دول متوسطة قريبة من أوروبا أو حتى دول من جنوب القوقاز في صورة مولدوفا، أرمينيا وأذربيجان. (Daunreuther, 2006, p. 183)

وبغض النظر عن اتساع المجال الجغرافي الأوروبي، فكل هذه الدول الجوارية انطلاقا من الحدود الروسية وصولا إلى المغرب الأقصى تتشارك في مميزات يمكن حصرها في: كل هذه الدول تعتمد أساسا على محاولة الدخول إلى السوق الأوروبية باعتبارها السوق المهيمنة إقليمياً، ما سيحفزها على الدخول إلى سوق العمل الأوروبية.

حالة اللااستقرار خاصة على المستوى السياسي والاجتماعي، إضافة إلى الحالة الاقتصادية الضعيفة والنمو البطيء. (commission européenne, 2003, pp. 5-6)

### التعامل مع حالة اللامن العالمي

في مقابل خاصيتي دول الجوار سابقتي الذكر، يأتي الاهتمام الأوروبي الجديد بمناطق الجوار من خلفية أمنية بالدرجة الأولى، حيث يمكن تفسيرها استنادا إلى عاملين اثنين: ارتبط العامل الأول بأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أدرجت المسائل الأمنية كألوية في الأجندات الخارجية الأوروبية، وذلك بالعودة إلى العديد القضايا الأمنية المدرجة فترة ما بعد الأحداث التي تمس بالدرجة الأولى تخوم الاتحاد الأوروبي الجغرافية سواء من خلال النزاعات الجامدة أو المفحلة على طول الحدود الخارجية الأوروبية الموسعة في صورة النزاع في ترانسنيستريا، الشيشان، جنوب القوقاز إجمالا، الصحراء الغربية و الشرق الأوسط عموما وما تحمله هذه القضايا من مخرجات ذات طابع لاتمالي ملازمة للتخوم الجغرافية الأوروبية نفسها. ويفسر من خلال الانقسام الحاد بين الازدهار داخل الاتحاد الأوروبي بأعضائه ضف إلى ذلك درجات النمو السريع التي تشهدها الدول حديثة الانضمام ودرجات التراجع خارجة european commission (communication, 2003, p. 4). في حين يتعلّق العامل الثاني بعمليات التوسع الأوروبي التي دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى الإقرار بضرورة تطوير اعتماد متبادل جوارى جديد ملائم لطبيعة التهديدات اللاتمالية الموازية لجوار الاتحاد الأوروبي الموسع.

## تطوير استراتيجية أمنية للاتحاد الأوروبي

على هذا الأساس، تأتي سياسة الجوار الأوروبي كسياسة جديدة مرتبطة بالأحداث الأخيرة سواء من حيث توسع الاتحاد الأوروبي على مستوى المؤسسة داخلياً أو حتى على مستوى المنزلة العالمية.

انطلاقاً من ذلك جاءت الوثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن والمعونة بـ: "أوروبا آمنة في عالم أفضل" المقدمة من طرف المفوض الأوروبي آنذاك خافيير سولانا والمتبناة من طرف المفوضية الأوروبية سنة 2003 لتركز على الحاجة للعمل على تأسيس حزام دول جوارية ذات حكم راشد على طول حدود الاتحاد الأوروبي الموسع، ولتؤكد على الأهداف المسطرة عبر السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة لفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001، فالانقسامات التي خلفتها الحرب الأمريكية على العراق داخل مؤسسات صنع القرار الأوروبي وبين الدول الأعضاء المكونة له (Tulmets, 2006, pp. 15-16) عجلت بضرورة جمع أعضاء الاتحاد حول رؤية مشتركة للأمن الأوروبي من خلال تعريف أهم التهديدات الواجب على الاتحاد مواجهتها والتعامل معها في صورة الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، النزاعات الإقليمية ومجمل محددات بناء الأمن على طول الجوار المقرب للاتحاد الأوروبي المذكور سابقاً. (commission, 2003, pp. 27-38)

## الرغبة الملحة بخصوص السياسة الخارجية

يلاحظ بأن موضوع سياسة الجوار الأوروبية يتصل - على غرار السياسة الأوروبية للأمن المشترك - مباشرة بموضوع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة. يعبر انطلاق سياسة الجوار الأوروبية سنة 2003 عن وجود الاتحاد الأوروبي كفاعل بخصوص السياسة الخارجية المشتركة. مع التوسع سنة 2004 إلى 10 دول جديدة، والذي يوسع حتماً في دائرة أهداف ومصالح الدول الأعضاء مقارنة بدائرة الأعضاء القديمة (Smith, The Making of EU Foreign Policy, 2004, pp. 181-183) في ظل إشكالية العضوية وعدم العضوية التي تأثر بها الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة. لذلك، ومع انطلاق سياسة الجوار الأوروبية، يحاول الاتحاد الأوروبي التعامل مع العقبات المتأصلة في الرغبة في التحول إلى فاعل مهم في السياسة الخارجية، مع الأخذ بالاعتبار هدف تحويل الدول الجوارية إلى مناطق استقرار، دون التوجه إلى خيار العضوية الذي اعتبر فترة التسعينيات أنجح أداة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة التي أدت إلى زيادة الوزن الدولي الأوروبي عموماً. ولكن مفهوم "رهاب التوسع" أو "القدرة الاستيعابية الأوروبية" على حد تعبير كارين سميث، دفع الاتحاد إلى العمل على إعادة الاعتبار لعملية تقييم العلاقات مع الدول المجاورة القديمة والجديدة في محاولة أوروبية لتقييم مكانة وقدرات الاتحاد الأوروبي في ممارسة سلطتها الدولية من خلال انتهاج معايير مختلفة كمبدأ المشروطية الإيجابية عبر نموذج الحوافز الإيجابية، هذا ما يقود الاتحاد إلى لعب دور مهيمن في توفير الأمن والاستقرار والازدهار

عبر تصدير نموذج أوروبي خاص من الإدارة السياسية والاقتصادية على الدول الجوارية وفقا و ما يتماشى والرؤية الأوروبية. (Smith, the outsiders: the european neighbourhood policy, 2005, p. 757)

ولمواجهة مختلف التحديات والتطورات السابقة الذكر، أدرك الإتحاد الأوروبي وأقر بضرورة صياغة سياسة خارجية جديدة نحو دول الجوار تهتم بتصدير الأمن والاستقرار لدول الجوار عوض المخاطرة باستيراد اللااستقرار من هناك.

باختيار الوضعية الأولى، اعتمد الإتحاد الأوروبي مفهوم سياسة الجوار الأوروبية من خلال الوثيقة المرجعية الأولى: "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب" باعتبارها مبادرة أولية لبناء تصور أوروبي من نوع خاص تجاه دول الجوار، وذلك بهدف تقاسم الفوائد من توسيع الإتحاد الأوروبي مع دول الجوار " وذلك لتعزيز الاستقرار، الأمن والرفاه في المنطقة بأسرها، ومن ثمة منع خلق خطوط فراغ بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه بتقديم فرصة المشاركة في أنشطة الإتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز التعاون على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. (commission of the european communities, 2003, p. 5)

من ثمة، ارتبط الهدف الأساس للوثيقة بالبحث عن سبل جديدة لدمج دول الجوار في أوروبا، لكن دون تقديم خيار العضوية. مع الاعتماد على درجات الاعتماد المتبادل الكبيرة الموجودة بين دول الجوار والإتحاد الأوروبي الضرورية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والديمقراطية، بما أن غيابها يعد من الأسباب الجذرية لوجود الصراعات وانعدام الأمن في نطاق الجوار الأوروبي الذي سيتعدى بذلك إلى المساس بمستوى الأمن، الرخاء، والاستقرار بالنسبة لمواطني الإتحاد الأوروبي عموما. (Jeandesboz, 2007, pp. 12-16)

### الدور الدولي الأوروبي ومتطلبات القوة المعيارية الأوروبية

لطالما تميز النظام العالمي بالحركة الدائمة والعنيفة إن صح التعبير، فنظام الواسطالي تأسس عقب حرب الثلاثين عاما، كما تشكل نظام جديد بقواعد جديدة بعد حروب نابليون بونابارت من خلال مؤتمر فيينا، ومن ثمة تأسس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى سقوط جدار برلين كمدد لنهاية الحرب الباردة وصعود مفهوم الأحادية القطبية.

بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول تبعات أحداث 11 سبتمبر 2001 بين التأسيس لمفهوم نظام دولي هرمي أو متعدد الأقطاب، إلا أنه لحد الآن لم تستطع الأوساط الأكاديمية التوجه لتأسيس نظام دولي جديد "أكاديميا" بحكم عدم استقرار التوازنات الدولية داخله بعد، فلم تستطع القوى توصيف أدوارها داخل متطلبات النظام الدولي الجديد (داوود أوغلو، 2010، الصفحات 605-607) خاصة مع تزايد موجات الحركات الاجتماعية العالمية التي ارتكزت معظمها على طول التخوم الجغرافية الأوروبية المذكورة سابقا.

انطلاقاً من ذلك، تأتي سياسة الجوار الأوروبية كآلية محدّدة للدور الدولي الأوروبي من خلال مفهوم القدرة على التأثير في شبكة العلاقات الدوليّة من خلال تقديم نموذج هيكليّ أوروبيّ خاصّ يمارس الاتحاد من خلاله دوره "جيوستاسيا"، ولكن دراسة ذلك ترتبط بالخاصية الوظيفية التي تميّز الاتحاد الأوروبيّ والمختلفة عن مفهوم الدولة الواسطالية بتعبير "واقعي". لتحليل ذلك، تنطلق الدراسة من أعمال كلّ من جون فوغلر johnvogler وبريثونشارلوت charlottebrethron التي تحلّل الدور الدوليّ الأوروبيّ وفقاً لثلاثة أبعاد أساسية: متغيّر الفرص

الذي يفهم هنا ارتباطاً بالبيئة الخارجية التي تشكّل أو تلغي دور الاتحاد الأوروبيّ كفاعل دولي، فالإتحاد الأوروبيّ هنا يشارك في التفاعلات الاجتماعية المشكّلة للعلاقات الدوليّة. فتحوّلات إدراكات النظام الدوليّ وتفاعلاته منذ نهاية الحرب الباردة أوحّت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أثّرت في التحوّل على مستوى المناخ الإيديولوجيّ العالميّ من خلال التّركيز على مفاهيم العولمة والاعتماد المتبادل الموسّع. فلقد أثّرت نهاية الحرب الباردة مرة أخرى التّساؤل حول أهمية موضوع الهوية الأوروبية والحدود الثابتة لموضوع المشروع الأوروبيّ، وهو الموضوع الذي زادت أهميته أكثر مع توسعيّ سنتي 2004 و2007. ويفهم كلّ ذلك من خلال تغيّر مضمون العمل الخارجيّ الأوروبيّ عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بتوجّه الإتحاد الأوروبيّ إلى مفهوم الآليات المدنيّة وبخاصّة بعد الحرب على العراق التي شهدت اختلافات على مستويين: عدم اللّجوء إلى هيئة الأمم المتحدة من طرف الولايات المتّحدة الأمريكيّة في اتخاذها لقرار الحرب في ظلّ السياسة الانفرادية الأمريكيّة، وفي ظلّ اختلاف مواقف الدّول الأوروبيّة أعضاء الإتحاد بين مشارك ومؤيد ومعارض للعمليات العسكريّة الأمريكيّة على مستوى ثان. حيث أثّر بشكل كبير على الإتحاد الأوروبيّ "ككتلة فاعلة مهمّة داخل النظام الدوليّ" ما استدعى الإتحاد الأوروبيّ إلى ضرورة خلق بديل أوروبيّ لمواجهة التهديدات الدوليّة الجديدة، مع غياب استراتيجية دولية واضحة وموحّدة لمواجهة التهديدات الأمنيّة العالميّة لعالم ما بعد سبتمبر 2001 التي اعتبرت كفرصة أمام الإتحاد الأوروبيّ لتبني دور دوليّ جديد بمسؤوليات جديدة. (Bretherton & Vogler, 2006, pp. 22-25)

- متغيّر الحضور: الذي يترجم قدرة الإتحاد الأوروبيّ على ممارسة الهيمنة خارج الحدود المشتركة استناداً إلى متغيّر القدرات المرتبط بالإطار الداخليّ الأوروبيّ في عملية اتخاذ القرار وشرعيته مع وجود آليات مناسبة لذلك، والأهم من ذلك هو قدرة الإتحاد على تحقيق الأهداف المرجوة. وفي هذا الصّد يمكن ملاحظة وضعية الإتحاد الأوروبيّ غير الثابتة بحسب ميدان الفاعلية من جهة وبحسب المؤسّسات الشريكة في ذلك. (Bretherton & Vogler, 2006, pp. 25-27)
- متغيّر التوافق: المرتبط بمدى نجاعة التنسيق بين الدّول الأعضاء خاصة في ظلّ التعقيد الداخليّ لعملية صنع القرار الخارجيّ الأوروبيّ، ويفهم ذلك في ظلّ

الانقسامات الموجودة بين المؤسسات الأوروبية وبين الدول الأعضاء. فالتوافق هنا يرمي إلى تحليل قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق الأهداف الخارجية المسطرة مع الأخذ بالاعتبار عدم تعارض هذه الأهداف بين الدول الأعضاء. ومن ثمة يفسر متغير التوافق على مستويين؛ يتعلّق المستوى الأفقي بمستويات التوافق بين السياسات المختلفة للمفوضية الأوروبية وعدم اختلافها بين بعضها البعض باختلاف ميادين العمل الخارجي، في حين يعبر التوافق العمودي عن الابتعاد عن التعارض بين الاتحاد الأوروبي ككتلة وبين الدول المنفردة من جهة مقابلة. (Bretherton & Vogler, 2006, p. 28)

### الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية

لطالما ارتبط مفهوم الدور الدولي لأيّ قوة بغض النظر عن طبيعتها أو مستويات قوتها "نسبياً" بمفهوم القوة والتأثير في العلاقات الدولية، وإن كان المفهومان متشابهين شكلاً، إلا أنّ مضمون كلاهما يختلف عن الآخر، في حين يشير مفهوم القوة إلى أدوات التدخل الكلاسيكية ممثلة في القوة العسكرية، الاقتصادية وحتى الدبلوماسية باستعمال مباشر، ويذهب مفهوم التأثير إلى شقّ أكثر انسيابية في التعامل مع واقع العلاقات الدولية، من خلال الحديث عن الجوانب البديلة في صورة القوة المعيارية إجمالاً بطريقة غير مباشرة. (Nivet, 2013, p. 83)

أثار تطوّر الموقف الدوليّ لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما قبله من مخرجات نهاية الحرب الباردة تغييراً محورياً على مستوى النسق الدوليّ عموماً، فظهور توازن القوى النوويّ في العالم كمعيار لضبط العلاقات الدولية قد أدى إلى تراجع قيمة وأهمية القوة العسكرية إجمالاً في تحديد الأمر، مما أدى إلى التفكير في بديل فعال لضمان الدور الدوليّ.

وهنا يظهر مفهوم القوة المدنية كما استعمله فرانسوا دوشان François Duchêne سنة 1970 في تحليله لواقع ما سميّ بعد ذلك بالاتحاد الأوروبي على المستوى الدوليّ باعتبارها قوة تتطلب قدرات مرنة ووسائل جديدة ومغايرة في إطار مفهوم التأثير على تفاعلات النظام الدوليّ لفترة ما بعد الحرب الباردة. (Bersick & gottwald, 2013, p. 31)

في هذا الصدد، يركّز دوشان على أنّ توجّه الاتحاد الأوروبيّ نحو القوة المدنية راجع إلى خاصية طول المدى الذي تتميز به القوة المدنية مقارنة بمخرجات القوة العسكرية ولكن لا يعني ذلك الابتعاد نهائياً عن مفهوم القوة العسكرية ولكن يبقى مفهوم السلطة المدنية مهماً في ظلّ توافقه مع مفهوم القدرة العسكرية الأوروبية. (Orbie, 2006, p. 125)

### الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية

حاول إيان مانرز Ian Manners من ناحية أخرى تصوّر هوية دولية للاتحاد الأوروبيّ من خلال التّركيز على الأثر الفكريّ للقوة المعيارية.

فهذا لا يعني تجاهل أفكار السّلطة المدنيّة أو العسكريّة للاتّحاد الأوروبي، ولكن التّركيز على ما هو طبيعيّ في العلاقات الدّوليّة.

بالنسبة له، فإنّ العنصر الرّئيس لأوروبياً هو كون الاتّحاد الأوروبيّ موجود بشكل مختلف عن الأشكال السياسيّة الموجودة من قبل، وهذا الاختلاف يهيئها للعمل على أساس معياريّ. (Manners, 2002, p. 238)

هنالك خمسة (5) معايير أساسية وأربعة (4) ثانويّة من شأنها أن توفرّ الأسس المعياريّة للاتّحاد. فالمعايير الأساسيّة هي: السّلام و الحرية والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة. أمّا الثّانويّة فهي: التّكافل الاجتماعي ومكافحة التّميز والتنمية المستدامة والحكم الرّاشد.

ترجع القوّة المعياريّة للاتّحاد الأوروبيّ إلى العوامل الستة (6) التي تعمل على نشر هذه المعايير السياسيّة الدّوليّة، وهي:

العدوى و الإعلامية و الإجرائيّة و النشر العلنيّ والنقل وعمليات التّصفية التّقافيّة. ولهذا فالمعايير المختلفة والسياسات المختلفة للاتّحاد الأوروبيّ التي يسعى إلى تحقيقها هي في الحقيقة جزء من إعادة توضيح أو تعريف لما يمكن أن يكون طبيعياً في العلاقات الدّولية. (Manners, 2002, pp. 244-245)

وفيما يتعلق بالجانب العسكريّ للاتّحاد الأوروبيّ، يخلص مانرز Manners إلى أنّ ذلك لن يؤدّي بالضرورة إلى تناقض مفاهيم الاتّحاد الأوروبيّ كقوّة معياريّة.

وبرأيه، فالاتّحاد الأوروبيّ قد اتخذ موقف ضرورة أو أولويّة التّدخل القويّ في عمليّات إدارة الأزمات عن طريق المسار المعياريّ للسّلام المستدام من خلال استخدام مجموعة كاملة من الأدوات. (Manners, 2002, p. 238) ولكن ذلك لا يعني الفصل بين الأبعاد المدنيّة والعسكريّة.

لتفسير ذلك، تجدر الإشارة إلى نموذج الأمين العام لحلف الناتو للفترة ما بين 1999 و2004 جورج روبرتسون George Robertson للحفاظ على الحلف وهو النّموذج الذي يمكن محاكاته في تحليل الاتّحاد الأوروبيّ عموماً والمرتببط بنمذجة القدرات الثلاث ممثلة في كل من:

- **القدرة على الفعل ورد الفعل:** التي تحلّل وفق عنصرين اثنين، يتناول العنصر الأوّل القدرات الماديّة والبشريّة، في حين يرتبط العامل الثّاني بطبيعة المؤسّسات والآليات الأوروبيّة المخصّصة لذلك، وكلا العنصرين يذهبان إلى تحديد قدرات الاتّحاد الأوروبيّ على التّعامل "السّريع" على المدى القصير مع مختلف الأزمات المهددة للاتّحاد الأوروبيّ بغض النّظر عن طبيعتها التماثليّة أو غير التماثليّة.
- **القدرة على التّمويل على المدى القصير والطّويل:** التي لا تطرح إشكالا كبيراً أمام الاتّحاد الأوروبيّ عموماً وسياسة الجوار على وجه التّحديد وذلك استناداً إلى آلية الجوار المحدّدة من خلال خطط العمل الخاصّة بسياسة الجوار الأوروبيّة.

- القدرة على التَّنسيق: المرتبطة بمستويين أساسيين؛ يرتبط الشقّ الأوّل بمستوى التَّنسيق بين دول الاتّحاد الأوروبيّ الأعضاء بخصوص السّياسة الخارجيّة المشتركة تفاديا لتبعات القرارات الأوروبيّة الخارجيّة المتعلّقة بالحرب على العراق، ويرتبط المستوى الثّاني بدرجة تنسيق الاتّحاد الأوروبيّ "من منظور وظيفيّ" مع باقي المؤسّسات والهيئات الدّوليّة. (Whitman & wolff, 2010, pp. 119-122)

### تفعيل القوّة المعيارية الأوروبيّة: خطط عمل سياسة الجوار الأوروبيّة

يحاول الاتّحاد الأوروبيّ عبر سياسة الجوار الأوروبيّة المحافظة على مصالحه الجيواستراتيجية على طول الحدود الخارجية واستنادا إلى مبدأ ضرورة إيجاد بديل ضمن القوّة المعيارية الأوروبيّة، يرتكز الاتّحاد الأوروبيّ عبر سياسة الجوار الأوروبيّة على مبدئين أساسيين: من جهة تعبير رومانو برودي "كلّ شيء عدا المؤسّسات" الذي يوحي بتوجّه الاتّحاد الأوروبيّ إلى تقاسم الفوائد المكتسبة ضمن المشروع الأوروبيّ دون تقديم خيار العضوية للدول الجوارية (Tassinari, 2005, p. 7)، في المقابل بالارتكاز على مبدأ التفضيل الذي يمكن التعبير عنه بمفهوم التقديم على قدر الأخذ، حيث يعبر عن المفهوم المعياري التقدّم لسياسة الجوار الأوروبيّة من جهة أخرى، ويقصد به التدرّج في عملية الاندماج الضمنيّ مع شكل الاتّحاد الأوروبيّ المؤسّساتي انطلاقا من اتفاقيات الشراكة والتعاون مروراً بتقارير الدول الجوارية وصولاً إلى التوقيع على خطط عمل آلية الجوار الأوروبية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة العمل الثنائيّة الموجهة إلى كلّ دولة جوارية على حدة، احتراماً للخصوصيات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تتميز بها كلّ دولة جوارية منفردة. (Wallace, 2003, p. 18).

ولكن ما سبق ذكره لا يعني أن الاتّحاد الأوروبيّ يتّجه مباشرة إلى طبيعة العلاقات الثنائيّة، بل أبعد من ذلك، حيث يمكن التماس مفهوم القوّة المعيارية عبر خطط العمل من خلال تحليل التوجّهات الجماعيّة لخطط العمل الأوروبيّة المعبرة عن الأهداف العامّة لسياسة الجوار الأوروبيّة ويمكن حصرها في:

- العلاقات الاقتصادية المتميّزة وانفتاح السّوق عبر التّنمية والتّعاون الاقتصاديّ والاجتماعيّ.
- تطبيق القواعد الخاصّة بالسّوق الدّاخلية للاتّحاد الأوروبيّ في الدول الجوارية.
- التعاون المكثّف من أجل التصدي للتهديدات الإرهابية.
- الحوارات السياسيّة والإصلاح السياسيّ.
- التعاون في مجال العدالة والشؤون الدّاخلية.
- التّعاون في قطاعات النّقل، الطّاقة، البيئّة، البحث والتّنمية. (Smith, the outsiders: the european neighbourhood policy, 2005, p. 763)

فتحليل ما سبق ذكره يقود مباشرة إلى كون القوة المعيارية الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية تفهم على مستويين اثنين: مستوى أفقي مرتبط بمفهوم القيم والمعايير الخاصة بالمشروع الأوروبي القائمة على: سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. إضافة إلى المستوى العمودي المرتبط بمواءمة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفقا لما يتماشى ونموذج المؤسسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي وهياكله المؤسساتية القائمة على أساس التعاون الإقليمي الوظيفي.

### البناء الجيو سياسي لسياسة الجوار الأوروبية

انطلاقا من منظور جيوسياسي نقدي تفكيكي، يعبر الامتداد الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية عن أهمية استراتيجية أساسية في تحقيق التوازن الجيوسياسي الأوروبي من جهة والعالمية بشكل أوسع من خلال دوائر جيو استراتيجية مركزية تتقاطع فيها أهم الجهات البحرية العالمية الأكثر استعمالا أو حساسية والمتمثلة في البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود وبحر قزوين وهي الدوائر التي تجد تفسيرها النظري عند التطرق لمقاربة "سول كيوهين SAUL KOHEN" المرتبطة بمفهوم النواة والأحزمة المتقطعة التي تفيد بتوجه الدراسات الجيوبوليتيكية إلى مستوى إقليمي تفكيكي منفصل. (دوغين ، 2004، الصفحات 149-150)

### لمحة عن نظرية المجال الحيوي

يأتي مفهوم المجال الحيوي LEBENSRAUM استنادا إلى خلفية بيولوجية بالدرجة الأولى بناء على مفهوم الفكر العضوي الدارويني، وهو ما تشير إليه أعمال فريدريك راتزل Friedrich Ratzel المرتبطة بعضوية الدولة التي تذهب إلى تحليل الوظائف العضوية للدولة، وأهمها وظيفة النمو والتوسع اللازمتان لتطور الدولة "ككائن حي" الذي يقود إلى ظهور مفهوم المجال الحيوي كأحد أهم الشروط الواجب توفرها في الدولة العضوية لتحقيق البقاء استنادا إلى مفهوم توسع الدولة على المستويين المادي والقيمي المعياري تحقيقا لمصالح الدولة إقليميا ودوليا. بطبيعة الحال، ووفقا لتحليل راتزل، فكلما زاد مكان الدولة كلما زادت معه الحاجة لموارد موافقة لهذا التوسع الذي يستلزم تباعا قابلية حدود الدولة للتحرك والتغير، حيث إن ضمان حيوية الدولة مرتبط مباشرة بركيبة حدودها. (Zajec, 2016, pp. 31-32)

مثلت نهاية الحرب الباردة وقيام نظام دولي جديد وما يمليه هذا النظام من قوانين وقواعد للتعامل، نقطة تأثير على مفهوم المجال الحيوي وفقا للمعطيات الجديدة، ونظرا لما كان يحمله مفهوم المجال الحيوي سابقا من مدلولات استعمارية وإمبريالية تقليدية وهو ما نلمسه من أفكار المدرسة الألمانية التقليدية ممثلة في أفكار كارل هاوسهوفر المرتبطة بالمجال الحيوي.

من هذا المنطلق تطوّر مفهوم المجال الحيويّ ليتوافق ومتطلّبات النظام الجديد القائم على مبادئ العولمة بشكل عام في أجزائها السياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والأمنيّة بتطور مفهوم القوّة واتساعه نحو مفهوم القوّة النّاعمة في أبعادها القائمة على مفهوم الشّرعيّة عبر توظيف مؤسّسات النظام الدّوليّ: الأمم المتحدّة و صندوق النقد الدّوليّ وصولاً إلى الشركات متعدّدة الجنسيّات التي يمكن اعتبارها أحد وسائل تحقيق المجال الحيويّ سواء من ناحية الإنتاج أو حتى التسويق، حيث ستتجاوز حتماً مفهوم الحدود الواسطالية للدّول وكلّ ذلك في إطار ما شهده حقل الدّراسات الجيو بوليتيكيّة من تطوّر على المستوى النّظريّ؛ ليطمأش والبيئة الدّوليّة الجديدة ممثّلة في معطيات التطوّرات التكنولوجيّة والتّقنيّة و الصناعيّة (العودة، 2014، صفحة 314) و تفسير ذلك من منطلق جغرافيّ في إطار ما بعد وضعيّ تفكيكيّ. ولكن تفسير المجال الحيويّ الأوروبيّ هنا يضعنا أمام حتميّة التّعامل مع مفهوم بناء العمق الاستراتيجيّ الأوروبيّ على ضوء سياسة الجوار الأوروبيّة.

يعبر مفهوم العمق الاستراتيجيّ في إطاره العام المبنيّ على خلفيّة عسكريّة عن تلك المسافة الفاصلة بين مركز القيادة ومناطق الصّدام الاستراتيجيّة من جهة مقابلة (الجنابي، 2019، صفحة 3) ويمكن استعمال هذا المصطلح في تحليل البعد الجيوسياسي لسياسة الجوار الأوروبيّة، بحيث إنّ المقاربة المدنيّة لسياسة الجوار وفي إطار تعاملها على مستوى السياسة الخارجيّة المشتركة تعمل على التوسّع في المجال الحيويّ الأوروبيّ مع مراعاة المحافظة على منطقة فرنسا وألمانيا وإيطاليا كمركز ثقل أو كمركز للعمق الاستراتيجيّ الأوروبيّ المشترك، و بذلك المحافظة على مسافة ملائمة مع مناطق الصّدام الأوروبيّة مع القوى الدّوليّة الأخرى، وفي مقدمتها روسيا عند أوكرانيا و مولدوفا. فضلاً عن منطقة القوقاز في صورة أرمينيا و أذربيجان وجورجيا والمشكّلة لمفهوم المحاور الجيوبوليتيكيّة العالميّة.

فهم التوليفة السّابقة الذكر مجتمعة، يدفعنا إلى ضرورة التّفكير في كيفية ربط المتغيّرات السّابقة الذكر داخل إرادة استراتيجيّة واحدة، تحقيقاً للأهداف الجيوسياسيّة الأوروبيّة المرتبطة بالعناصر المحوريّة الثلاثة: الاتّحاد الأوروبيّ و التّنافس الدّوليّ وموضوع المجال الحيويّ.

### المثّلت الاستراتيجيّ الأوروبيّ

يشير مفهوم المثّلت الاستراتيجيّ التقليديّ في أدبيّات العلاقات الدّوليّة الذي يمكن التّعبير عنه هندسيّاً بالمثّلت متساوي الأضلاع أو المراكز نظراً لوجود القوى الدّوليّة المتساوية نسبياً كمراكز هذا المثّلت الاستراتيجيّ، وأمثلة ذلك عديدة، ولعلّ أهمّها حالياً المثّلت الاستراتيجيّ الدّوليّ المكوّن من كلّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة و روسيا والصّين. إنّ المثّلت الاستراتيجيّ المقصود في موضوع الدّراسة يأخذ طبيعة غير متساوية الأضلاع أو المراكز.

يضرب المثلث الاستراتيجي بأصوله المعرفية إلى الدّراسات الاقتصادية ودراسات إدارة الأعمال على وجه التّحديد، وهو ما يمكن ملاحظته عند التّعرّض لأعمال الاستراتيجي الياباني "كينيشي أوهمي Kenichi Ohmae" بكتابه المثلث الاستراتيجي الصادر سنة 1986. يذهب أوهمي إلى كون نجاح أيّ استراتيجية متوقّف بالدّرجة الأولى على التّعامل مع عناصر المثلث الاستراتيجي الثلاثة: المؤسّسة و العميل والمنافس. بالاستناد إلى تقنية المحاكاة ومحاولة إسقاط نموذج أوهمي على مجال العلاقات الدوليّة إجمالاً وعلى الدّراسات الأوروبيّة وسياسة الجوار الأوروبيّة تحديداً، يمكن استخلاص مكونات المثلث الاستراتيجي المتمثلة في:

### الاتحاد الأوروبيّ

تعبيراً عن المؤسّسة أو الفاعل الأساس داخل المثلث، ويقرّ كينيشي بأنّه ليس من الضّروريّ على المؤسّسة التي تعبّر عن الاتحاد الأوروبيّ في حالة الدّراسة أن تكون رائدة في كلّ المجالات، ولكنّ التّوجّه وفق مبدأ عمل وظيفيّ كفيل بالتّحكّم في الجدول الجيوسياسيّ. (Ohmae, 1982, pp. 91-98)

تحسين مردوديّة الاستراتيجية المتّخذة: وهنا يتّجه الاتحاد الأوروبيّ إلى أن مردوديّة مبدأ "كلّ شيء عدا المؤسّسات" كأهمّ مرتكز تقوم عليه سياسة الجوار الأوروبيّة على حدّ تعبير "رومانو برودي ROMANO PRODI" سيكون حتماً أحسن مردوديّة مقارنة بالتّوجّه نحو التّوسّع اللّامتناهي والوقوع في معضلة "رهاب التّوسّع" المرتبط بالقدرة الاستيعابية الأوروبيّة على حدّ تعبير "كارين سميث KAREN SMITH".

### بالنسبة للمنافسة

تتركّز استراتيجية المنافسة حسب تقدير أوهمي في قوّة الصّورة التي يمكن أن تقدّمها المؤسّسة أو الاتحاد الأوروبيّ القائمة على مبدأ الجاذبيّة. فواقع الاتحاد الأوروبيّ الذي لا يستطيع مجازة التفرد بصورة القوّة الصّلبة كما هي الحال بالنّسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة أو حتّى روسيا، يستدعي ضرورة خلق نموذج فعّال وجذاب يعبّر عن حاجة الجوار المفكّك جيو سياسياً خاصّة من النّاحية الشّرقيّة الأوروبيّة (Ohmae, 1982, pp. 126-134).

### بالنسبة للعميل

الذي يعبّر عنه موضوع الدّراسة بالدّول الواقعة تحت الغطاء الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبيّة، وباعتباره أهمّ حلقة داخل أيّ مثلث استراتيجي، فمن المؤكّد أنّ أيّ استراتيجية ناجحة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إلى جانب أهدافها، مصالح الدّول العميلة أو الزبونة، ولن يتحقّق إلّا بالعودة إلى التّحليل وفق تحديد الأهداف الخاصّة بالعميل. (Ohmae, 1982, pp. 99-109)

وحوصلة ذلك، وعلى ضوء تحليل المثلث الاستراتيجي، من المؤكّد أنّه من مصلحة الاتّحاد الأوروبيّ التّعامل مع دول الجوار داخل المثلث الاستراتيجي بناء على مرجعيّة معيارية واندماج ضمنّي داخل السياسات الأوروبيّة، استناداً إلى تعبير "كلّ شيء عدا المؤسّسات"، لأنّ عكس ذلك

سيخلق فراغا جيوسياسيا سيتم ملؤه عبر القوى الدولية الأخرى في مناطق المثلث الاستراتيجية، فاستبعاد جورجيا أو أذربيجان مثلا من جدول التحليل الجيوسياسي لمنطقة جنوب القوقاز وبحر قزوين سيقود بالضرورة إلى التعامل مع روسيا " كقوة دولية" في المنطقة استنادا إلى إرث الفضاء السوفياتي على سبيل المثال لا الحصر، وكل ذلك أخذا بالاعتبار مستويات الضغط والتوازن الإقليميين المغايرين في المنطقة وما تحملانه من تأثير على تشكيل التوازنات الخارجية لهذا المثلث من منطلق هندسي بحت.

## خاتمة ونتائج الدراسة

الحديث عن المزاجية بين مفهومي القوة المعيارية الأوروبية ذات الخلفية الناعمة من جهة، والاعتبارات الجيوسياسية ذات الخلفية الإمبريالية من جهة مقابلة يقود إلى تفسير التوجه الأوروبي عبر سياسة الجوار الأوروبية إلى تقديم تفسير مغاير لمفهوم الدراسات الجيو بوليتيكية عموماً، وهو ما نلمسه من خلال تفسير المجال الحيوي الذي ابتعد عن مفهوم التوسع الموجود في الأدبيات الجيو سياسية التقليدية عند كل من راتزل و هاوسهوفر للتوقف عند مفهوم "التمعق" كمفهوم أوسع في عملية بناء المجال الحيوي الأوروبي، في إطار توجهات الدراسات الأكاديمية إلى مفاهيم "ما بعد الحداثة" وما يأتي تحتها في صورة مفهوم "الإمبريالية الجديدة" معبراً عن توجه الاتحاد إلى أكثر مرونة في تعاملاته مع الديناميكيات الهامشية الحدودية الأوروبية، التي تساهم بالضرورة في إعادة تأهيل الدور الدولي الأوروبي من خلال اعتماد مفاهيم في صورة التأثير، عوض الهيمنة وصولاً إلى ما يمكن تسميته بالاعتماد المتبادل اللاتماثلي.

من المؤكد بأن مفهوم المجال الحيوي الذي يشكّل مفهوماً محورياً في التوجه الاستراتيجي العالمي عموماً والأوروبي على وجه التحديد قد أخذ أبعاداً جديدة في ظلّ مفهوم العولمة الذي يتعدى مفهوم الحدود الدولية إجمالاً بما يؤثر على مفهوم المجال الحيوي خاصة إذا كان هذا الأخير يشكّل مفهوماً عالمياً استناداً لمفهوم "قلب العالم" جيوسياسياً.

فالتأسيس للمجال الحيوي الأوروبي والحفاظ عليه بالنظر إلى المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وعلى رأسها تطوّر مفهوم الاعتماد المتبادل والعولمة، قد دفع بالاتحاد الأوروبي إلى البحث عن أساليب جديدة تحاول التوفيق بين مفهوم التوسع ذي الخلفية الإمبريالية والتحوّلات الدولية الجديدة التي حاولت من خلالها دول المجال الحيوي الأوروبي التقليدي الابتعاد عن أي احتمالية توسعية سواء للقوى الإمبريالية التقليدية أو حتى لظهور قوى جديدة في شاكلة الاتحاد الأوروبي "الوظيفي". وكل ذلك في إطار إدراك الاتحاد الأوروبي لعلاقة التلازم بين مفهومي المجال الحيوي وأهمية العمق الاستراتيجي. مع الإشارة إلى أنه وفي ظلّ المعطيات الدولية الراهنة، فإنّه من الصعب الحديث عن دور دولي فعّال للاتحاد الأوروبي -عبر مفهوم سياسة الجوار الأوروبي- استناداً إلى مفهوم المثلث الاستراتيجي وتفسير ذلك: إن معادلة قوة الاتحاد الأوروبي حسب مفهوم "راي كلاين RAY CLINE" لا ترجع ظهور الاتحاد الأوروبي كقوة محدّدة لتفاعلات الأنساق الدولية، على أن يقتصر تأثيره -على المدى القصير مبدئياً - مجرد دور "الأخ الأكبر" على حدّ تعبير الساخر السياسي البريطاني "جورج أورويل GEORGE ORWELL".

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الجنابي، حازم حمد موسى. (جانفي، 2019). *العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية: دراسة في الأبعاد الثلاثية (الغاية-الاختيار-الضرورة)*. *دفاتر السياسة والقانون، المجلد 11*، الصفحات 1-16.
2. -داوود أوغلو، أحمد. (2010). *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. (داوود ثلجي و محمد جابر، المترجمون) الدوحة، قطر : مركز الجزيرة للدراسات .

3. -الكعود ، إسراء شريف. (2014). نظرية المجال الحيوي-دراسة في الأبعاد الجيوسياسية و الأهداف والوسائل(الولايات المتحدة الأمريكية)نموذجا. مجلة كلية التربية للبنات، الصفحات 312-323.
4. - دوغين،الكسندر . (2004). أسس الجيوبوليتيكا. مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي (الإصدار دار الكتاب الجديد المتحدة). (عماد حاتم، المترجمون) بيروت، لبنان.

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

5. - Bersick, s., & gottwald, c. (2013). *vous avez dit "puissance civile?"*. centre internationale de formation européenne, 370, pp. 27-46.
6. - Bretherton , C., & Vogler, J. (2006). *The European Union as a global actor*. oxford, UK.
7. - commission européenne. (2003). *L'europe élargie-voisinage: un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud*.Bruxelles.
8. - commission of the european communities. (2003). *paving the way for a new neighbourhood instrument*. communication from the commission , brussels.pp1-14.
9. - commission, e. (2003 ). *a secure europe in a better world*. brussels.
10. - Daunnreuther, R. (2006, january). *Developing the alternative to enlargement:the european neighbourhood policy*. *foreign affairs review*, pp. 183-201.
11. - Jeandesboz, J. (2007, été). *Définir le voisin*.*La genèse de la politique européenne de voisinage*. *Cultures & conflits*, 66, pp. 11-29.
12. - Manners, I. (2002). *Normative Power Europe:Acontradiction in terms? Journal of common market studies*, 40 , pp. 235-258.
13. - Nivet, B. (2013). *la puissance ou l'influence? un detour par l'expérience européenne*. *revue internationale et stratégique*, 89, pp. 83-92.
14. - Ohmae, k. (1982). *the mind of the strategist*. McGraw Hill, usa.
15. - Orbie, J. (2006, March). *Civilian Power Europe Review of theOrigin and Current Debates*. *Cooperation and conflict*, 40, pp. 123-128.
16. - Smith, K. (2004). *The Making of EU Foreign Policy*. new york, U.S.A : Palgrave MacMillan.
17. - Smith, K. (2005). *the outsiders: the european neighbourhood policy*. *international affairs*, 81, pp. 757-773.
18. - Tassinari, F. (2005, July). *Security and Integration in the EU Neighbourhood*. *CEPS Working Document*, pp. 1-25.

19. - Tulmets, E. (2006, juin 30). *L'Allemagne, l'élargissement européen et la politique de voisinage*. Consulté le septembre 15, 2020, sur OpenEdition: <http://journals.openedition.org/transcontinentales/488>
20. - Wallace, W. (2003 , July ). *Looking After The European Neighbourhood:Responsabilities For The EU-25. Policy Paper*, pp. 1-30.
21. - Whitman, r., & wolff, s. (2010). *the european neighbourhood policy in perspective*. united kingdom : palgrave macmillan.
22. - Zajec, o. (2016). *introduction a l'analyse géopolitique*. france: editions du rocher.